مجلة الجامعة الأسمرية
المجلد الرابع ، ديسمبر 2004م

طبيعة المرأة في المجتمع الليبي واتجاهات الرجل نحو دورها وتعليمها وعملها

الأستاذة كريمة علي التكالي
التوجيه التربوي. طرابلس

إن الكتابة عن المرأة ليست بالأمر الهين وإن الكتابات المتناثرة هنا وهناك حولها لم تكن سوى تظلمات وتأوهات لحالة المرأة العربية، ولا يمكن أن تساعد في دراسة جدية لقضيتها.

فقضية المرأة يجب أن تدرس بوصفها إحدى مظاهر إشكاليات الإنسان العربي، فهي مشكلة اجتماعية تهم المجتمع بأكمله لأنها "عرض من أعراض إشكالية الإنسان العربي" كما يقول د.مصطفى حجازي[1]، أما التركيز على هذه الإشكالية، فيجده الدكتور حجازي في كون البحث فيها يتيح الكشف عن قضايا وإشكاليات هذا الإنسان الذي يتصل بالمرأة في أدوارها ومكانتها في المجتمع.

---

[1] مصطفى حجازي، واقع المرأة العربية وقضية التنمية: كيف تعيد المرأة تاريخ استلابها، مجلة الوحدة. العدد (9).

انطلاقاً من هذا الفهم تبدو الكتابة عن المرأة تستدعي ابتداء تحديد عناصر القضية في مستويين:

- المستوى التاريخي

في هذا الموضوع يقدم لنا التاريخ مجموعة من البراهين والإسنادات التي ساهمت وتساهم في جعل واقع المرأة واقعاً مشوقاً لبنيتها الأساسية، يحمل آثار القهر والعسف والاستغلال المنظم عبر العصور. ويتجلى ذلك في موقعها الدوني في الأسرة وفي العمل وفي المجتمع بأكمله.

- المستوى النظري

في هذا المستوى يتداخل الموضوعي مع الذاتي ففي الإطار الموضوعي حيث فضاء الإيديولوجيا المسيطرة تستلب المرأة أيديولوجياً وجسدياً بتأثير هذا الفكر السائد الذي لا يتطابق مع الواقع الطبيعي، بل يفرض نفسه بواسطة سلطة منظورة كانت أم غير منظورة، وعبر مجموعة من النواهي التي تستمد من العرف والتقليد والأديان، ويستفيد الفكر السائد من المرحلة التاريخية التي تمر بها المجتمعات العربية والتي تجعل من تفكك البنى واختلال التوازن في عمليات التطور الاجتماعي والمستوى القيمي مرحلة صالحة لتخلف وعي المرأة الذاتي وتشويهه بصورة أكبر، حيث تساهم المرأة بصورة واعية أو غير واعية في تكريس عبوديتها وقهرها عبر عمليات القبول والخضوع للسلطة التي تمارسها ضمنياً وعلنياً.

ويتكئ المستوى النظري على التاريخ لتبرير الحالة التي تعيش فيها المرأة لأن الهزيمة التاريخية للجنس النسوي هي من القدم بحيث إن اضطهاد النساء يبدو كأنه واقعة طبيعية. ويقول هشام شرابي في كتابه مقدمة لدراسة المجتمع العربي "إن الاضطهاد في مجتمعنا هو ثلاثة أنواع، اضطهاد الفقر، واضطهاد الطفل، واضطهاد المرأة"[1]. ويقول بيبل "إن تاريخ المرأة هو تاريخ اضطهادها"[1]، تماماً كما هو تاريخ

---

[1] هشام شرابي، مقدمة لدراسة المجتمع العربي، القدس، منشورات صلاح الدين، ص112.

العمال والمستضعفين، أما الصفة الجامعة بين المرأة والعامل فهي رضوخهما معاً تحت تأثير الاضطهاد، ورغم وجود تعديلات طفيفة قد طرأت على شكل هذا الاضطهاد باختلاف الأزمان والبلدان فإن الاضطهاد نفسه ظل قائماً، ويزداد قوة ورسوخاً بازدياد ورسوخ النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي زاد من تشوه العلاقات الإنسانية. إنني أنطلق من هذا الفهم لأحاول دراسة قضية المرأة في المجتمع الليبي معتبرة أن المسافة بين قضية المرأة والمشاكل الأخرى التي تجابه مجتمعاتنا ليست سوى مسافة رمزية مما يجعل عزل هذه القضية وإخضاعها للتحليل مسألة إجرائية، لأن العلم هو مقال برهاني يتوقف التسلسل في عرض المفاهيم وربطها فيه على ما بينهما من علاقات ضرورية لابد من إظهارها. وسوف أبدأ بطرح هذا التساؤل لتفسير المحور الأول في المشاركة: عن أية امرأة نتحدث؟ أو أية امرأة هي امرأة العصر الحديث ؟.

إننا نتحدث عن المرأة التي نراها اليوم في الجماهيرية وخاصة في المدن الكبيرة كما نراها في كل الدول العربية، إنها المرأة العربية العاملة، التي خرجت إلى العمل تحت ضغط الظروف المعيشية التي أنتجتها ظروف التحديث في المجتمعات العربية ولكنها ليست امرأة بالمعنى العام. بل هي امرأة منقسمة إما إلى البرجوازية الصغيرة المهمشة في قطاع الخدمات حيث تمارس هذه المرأة تبعيتها واستلابها الكامل للنموذج الغربي. وإما الثانية فهي المرأة المنتسبة إلى جماهير الفلاحين والمعدمين المهاجرين إلى المدن. وهي المرأة التي زادت عمليات التحديث من حدة مشاكلها، فاستخدمتها البرجوازية التابعة لزيادة أرباحها من جهة. والإمعان في قهرها وإفقارها من جهة أخرى، وبالطبع لن تنسى المرأة الثالثة، المرأة الغنية المنتسبة إلى الفئات الراقية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً والتي لم يلامسها التغيير إلا بدرجة طفيفة على المستوى الرمزي أو الثقافي.

---

(1) بيبل، تاريخ المرأة هو تاريخ اضطهادها، المرأة في التراث الاشتراكي. ترجمة جورج طرابيش. دار الطليعة، بيروت، 1977م، ص 81.

ولعلنا نستفيد من هذا الوصف الإشارة إلى أن عمل المرأة في ظل العلاقات الإنتاجية التابعة لا ينتج إلا إشباعاً اجتماعياً سواء أكان على المستوى الاقتصادي أم الثقافي، فالاستقلال الاقتصادي الذي ينتج عن مسألة خروج المرأة إلى العمل، لا يؤثر كثيراً على كمية القهر والاستغلال الممارسين على الممارسين على المرأة، لأن خروج المرأة إلى العمل لم يشكل قطيعة بينها وبين الأعمال التي تربطها بالنمط التقليدي لدورها، بل إن عمل المرأة في ظل هذه العلاقات زاد من استثمارها عن طريق تحميلها أعباء العمل إلى جانب عملها في المنزل.

ونحن نعلم أن الخلل ليس ناتجاً عن العمل كنشاط اقتصادي إنساني يؤدي إلى حرية الإنسان بل عن العمل كامتداد لشغل البيت ويحضر في هذا السياق قول الدكتور بدر الدين السباعي حيث قال:" لأن المرأة هي الضحية الأولى للرأسمالية تماماً كما هي حال العمال المستضعفين. ويسوق الباحثون داخل إطار نظرية التبعية الأدلة على أن النظام العالمي الرأسمالي هو المسؤول عن تخلف المرأة وأن المهمة التي يقوم بها المنزل لجهة الاحتفاظ بالمرأة كعامل احتياطي يطرح في سوق العمل ويسحب عند الاقتضاء"[1]. وتشير الكاتبة فاطمة المرنيسي[2] إلى أن العلاقة بين المرأة والتحديث ظلت علاقة قائمة على الاستقلال من جانب واحد فالقطاع الحديث لم يوفر لها حظوظاً تتجاوز تجربتها التقليدية بل على العكس من ذلك حاصرها بأعمال منزلية من جهة وفرض عليها نمطاً من الأدوار الثانوية من جهة أخرى.

لعلي بهذا التقديم حاولت أن أحدد موقع المرأة في مجتمعاتنا العربية التي تدعي الحداثة أو تنشر التحديث، حيث إن النساء اللواتي يشاركن في عمليات التغيير الاجتماعي عبر مشاركتهن لازلن دون المستوى المطلوب. المرأة في المجتمع الليبي الحديث كما جاءت في النظرية العالمية الثالثة، في الجزء الثالث من الكتاب الأخضر هي المرأة التي نتحدث عنها في هذا السياق، وعن المكانة التي تحتلها في

---

[1] سمير أمين، الطبقة والأمة في التاريخ في المرحلة الإمبريالية. دار الطليعة، بيروت 1980م.
[2] فاطمة المرنيسي، السلوك الجنسي في مجتمع رأسمالي تبعي. دار الحداثة، بيروت، 1982م، ص 54 وما بعد.

الكتاب الأخضر كأحد الموضوعات الرئيسية من الركن الاجتماعي، فهي ملفتة للنظر، حيث إن قضيتها تحتل ثلثي مساحة الركن الاجتماعي إذا استثنينا الأسرة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقضية المرأة.

لقد احتل موضوع المرأة في الكتاب الأخضر مكاناً مميزاً حيث جاء فيه: "إن المرأة إنسان والرجل إنسان ... لأن المرأة والرجل متساويان بداهة"[1] إن هذا القياس الجدلي الذي يعيد مسألة المساواة إلى الطبيعة غيّر مفهوم الوعي، وأعاد طرح التناقض في هذا الوعي عبر موضوعاته "هناك فرق طبيعي بين الرجل والمرأة"[2]. وهكذا تقدم الطبيعة الأدلة على المساواة التامة بين الرجل والمرأة كما تقدم الأدلة على الفروقات بينهما، وهذا التناقض لابد أن يحمل في المرحلة الأخيرة من المنهج الجدلي أي مرحلة العقل.

إن رفع المرأة إلى مرتبة الإنسانية لا يشكل هدفاً رئيسياً لنضال المرأة فحسب بل إنه يلامس مستوى الطموح الذي تسعى إليه المرأة، وإن العودة إلى الطبيعة باعتبارها الشكل البسيط للحياة السعيدة ليس مطلباً أنثوياً فحسب ... فإذا كانت الطبيعة، كمذهب فلسفي تعي سقوط الإيديولوجيا كما هي تسيير للواقع على غير صورته، فإن هذه الطبيعة تهم أفراد المجتمع بكاملهم، وهي اللبنة التي تسمح بإنشاء جنة على وجه الأرض، يعيش فيها الناس أفراداً متساوي الحقوق والواجبات يستطيعون تحقيق سعادتهم بعد أن حققوا حريتهم بتحقيق حاجاتهم الإنسانية كلها، وتصبح الأبوة مسألة متعادلة مع الأمومة لأن الرابطة الاجتماعية التي تربط الأسرة ببعضها لا تفرق بين الرجل والمرأة والطفل، بل تربط الأسرة باعتبارها نواة ألفة ومحبة خارج إطار الصراع. ولقد دللت الأبحاث الحديثة في علم النفس وعلم الاجتماع على أن دور الأب لا يقل عن دور الأم في تنشئة الطفل وتربيته تربية متوازنة، فأين يكمن دور الأب بالنسبة للأسرة الطبيعية، أي الأسرة خارج نطاق السلطة ؟.

---

[1] الكتاب الأخضر، ص147.
[2] نفس المرجع، ص148.

إن أسئلة كثيرة تطرح وترتسم في الأفق خاصة وأن النظرية العالمية الثالثة قد حققت الكثير بالنسبة للمرأة الليبية ولو أخذنا الأمر بعمومية فإننا سنلاحظ الفرق الشاسع بين ما كانت عليه المرأة الليبية وما هي عليه الآن، لقد أتاحت النظرية للمرأة حق المشاركة في السلطة والثروة والسلاح، وواضح أن المرأة شاركت في حمل السلاح لأنها مدعوة لأداء واجبها العسكري كالرجل ولكن ما هو موقعها من الثروة ؟، وإلى أي مدى وصل دورها في السلطة؟ أين تقف المرأة من الرجل في المجتمع الليبي أي موقعها في العمليات الاجتماعية التغيرية ؟ أين هي في العمل نسبة وقوة وفاعلية؟ وهذا يعني كيف تتوزع نسب قوة عمل المرأة الليبية بالنسبة للرجل في المجتمع الليبي ونوع الأعمال التي تمارسها.

إن طرح هذه الأسئلة ليس للعرض فقط ولكن سيجيب عليها المحور الثاني من المشاركة الذي سيتعرض لاتجاهات الرجل نحو دور وتعليم وعمل المرأة.

اتجاهات الرجل نحو دور وتعليم وعمل المرأة

بالرغم من التقدم والتطور العلمي الذي تميزت به المرأة عبر العصور إلا أن وضعيتها تبدو كأنها لم تتطور بنفس الدرجة التي حققها الرجل... وبالرغم من سيادة الرجل عبر العصور إلا أن المرأة كانت تقاسمه العمل في الحقل والمنزل والصناعة اليدوية والبدائية.

وفي المجتمع الليبي مكنت ثورة الفاتح من سبتمبر المرأة من إثبات قدرتها وإمكانياتها على القيام بالأعمال التي كان يعتقد البعض عدم قدرة المرأة العربية على القيام بها وبلغ الأمر بها أن قادت الطائرات المقاتلة وأثبتت قدرة قتالية عالية تمكنها من خوض العمليات العسكرية... ومع هذا وبالرغم من دخول المرأة ميدان العمل والإنتاج واختلاطها بالرجل خلال ساعات العمل إلا أن الوضع مختلف تماماً في منزلها فهي لا تخالط الرجال ولا تجالس ضيوف زوجها وربما يرجع هذا إلى الصراع النفسي والاجتماعي والذي سوف نشير إليه فيما بعد ولكن هذا أيضاً يدل على إدراك المرأة لاتجاهات الزوج مما يدفعها إلى اختيار السلوك الذي لا يتعارض والإطار العام لثقافة الزوج بما فيه من قيم ومعايير اجتماعية واتجاهات نحو المرأة.

إن ما نهدف إليه من وراء العرض السابق هو الوصول إلى أن اتجاهات الرجل نحو المرأة في المجتمع الليبي كانت نتاج تفاعل ثقافات وتيارات فكرية متوارثة نشأ عليها الأفراد في ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية ساعدت في تدعيم هذه الاتجاهات وأصبح الأفراد يعبرون عنها في سلوكياتهم واتجاهاتهم المختلفة.

وإذا كانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع الليبي قد تغيرت فهل تغيرت معها الاتجاهات لتتمشى ومتطلبات التغير والتنمية وحركة التحديث؟ أم أنها بقيت كما هي يغلب عليها طابع السلبية ؟ هذا ما نحاول معالجته في هذه المشاركة من خلال نتائج دراسة اتجاهات الرجل نحو المرأة في المجتمع الليبي التي قام بها الباحث مجدي محمود الرعوبي الذي يقول: "إن ما يبرر أهمية دراسة اتجاهات الأفراد في المجتمع الليبي أن نجاح برامج التنمية وخطط التحول لابد أن تبنى على معطيات الواقع الاجتماعي، ومدى تقبل أفراد المجتمع لهذه البرامج التي تأخذ شكل إنجازات مادية حتى لا تضيع المجهودات هباء وحتى يمكن تجنب النتائج العكسية التي قد لا تضعها في الحسبان"[1]. ونحن نناقش اتجاهات الرجل نحو المرأة في المجتمع الليبي على أساس أن الاتجاهات السلبية من شأنها عرقلة حركة التطور، أي أننا نوضح اتجاهات الرجل نحو المرأة في إطار يخدم أهداف برامج التنمية نظراً للعلاقة الوثيقة بين التخطيط للنهوض بالمجتمع والواقع الاجتماعي المتمثل في أنماط التفكير السائد لدى الأفراد.

ولقد أثبتت الدراسة أن المرأة الليبية لازالت تقوم بنفس الوظائف التقليدية حيث تقوم بأداء الوظائف المتعلقة بشئون البيت بينما الرجل وظيفته أداء الأعمال خارج نطاق البيت، كما أثبتت النتائج في هذه الدراسة أن الرجل هو السيد في أسرته بنسبة 81٪ حيث ترى الغالبية أن الزوج هو صاحب السلطة ومصدرها داخل الأسرة

---

[1] مجدي الرعوبي، اتجاهات الرجل نحو المرأة في المجتمع الليبي، مجلة الفصول الأربعة، العدد 27، ص 46.

ولقد جاءت هذه النتيجة مؤيدة للنتيجة التي توصلت إليها دراسة أنماط المعيشة في بلدة ليبية التي أجراها الدكتور مصطفى عمر التير 1980م.

ومع هذا فإن هناك نسبة 93٪ ترى أهمية التعاون بين الزوجين في تسيير أمور الأسرة حيث ترى الغالبية العظمى من أفراد العينة أنه من المستحسن استشارة الزوجة وتبادل الرأي معها في عدد من الأمور كتلك المتعلقة بالأطفال أو أخذ رأيها في أمور متعلقة بزواج الأبناء أو البنات وهذا يفيد بأن لدى الرجل اتجاهاً قوياً نحو المساواة في الرأي بين الرجل والمرأة بالنسبة للحاجات الرئيسية للأسرة. ولكن لم تدل أي نتائج على أن للمرأة وحدها الحق في اتخاذ أي قرار خاص بها أو بالأسرة مما يدل على عدم تحقيق المساواة لأن الدراسة أثبتت أن نسبة 7٪ وإن كانت بسيطة تعطي للرجل الحق وحده في اتخاذ القرار داخل الأسرة دون استشارة الزوجة.

أما عن اتجاه الرجل نحو عمل المرأة في المجتمع الليبي فإن الدراسة أثبتت أن 64٪ لا يوافقون على المساواة بين الرجل والمرأة في العمل بمختلف مواقعه ومجالاته، وأن نسبة 81٪ توافق على عمل المرأة بالتدريس لأنه المهنة أو العمل المناسب لها وقليل من المبحوثين اعتقد أن مهنة التمريض أيضاً تناسب المرأة. وهذا من وجهة نظر الرجال طبعاً أي أن الرجل هنا حدد هو ما يجب أن تقوم به المرأة من أعمال وليس طبيعتها وتعليمها وشهادتها هي التي تحدد عملها. ومن خلال متابعتنا لنتائج دراسة الرعوبي نجد أن 73٪ من أفراد العينة وافقوا على أن المرأة غير قادرة على تحمل مسؤولية صعبة وهذا في رأيي تحجيم لدور المرأة الليبية فهي كما قلنا استطاعت كأول امرأة عربية أن تقود الطائرة المقاتلة.

أما عن اتجاه الرجل نحو تعليم المرأة فإن النتائج توضح أن هناك اتجاهاً إيجابياً لدى الغالبية العظمى من أفراد العينة نحو تعليم المرأة باعتباره ضرورياً لها وهذا دليل على أن المرأة عندما وصلت إلى هذه المرحلة من التعلم والتقدم في مجال العلم كان ذلك بموافقة الرجل ورغبته في تعلمها لأنها بعلمها ساعدت في القيام بعدة وظائف وأعمال داخل الأسرة كان سيتحملها هو لو أنها كانت جاهلة ومنها مثلاً تعليم الأبناء ومتابعة دروسهم وكنتيجة حتمية لهذا الاتجاه كان أغلبية أفراد العينة وبنسبة 86٪ يرون أنه من الواجب المساواة بين البنات والأولاد في التعليم والدراسة.

ومع هذا فأنا كباحثة أرى أن هذا الاتجاه قد يدل على النظرة المستقبلية التقليدية للمرأة باعتبارها ستصبح زوجة وأماً لأطفال، أي أن هذا الاتجاه قد يدل على شعور ضمني لدى الرجل بأن المرأة وظيفتها البيت وتربية الأطفال وأن التعليم يساعد على القيام بهذه الوظيفة هذا إذا ما استثنينا تغير الحالة الاقتصادية التي قد يحتاج الرجل في حالة سوءها إلى عمل المرأة للمساعدة في قيام الأسرة وتلبية احتياجاتها.

ويبدو أن قضية خروج المرأة إلى ميادين العمل مازالت تحاصر بنظرة عدم الاستحسان من قبل الأفراد، فقد تميز هذا الجانب باتجاه سلبي من قبل الرجال في إجاباتهم على ميزان الاتجاهات نحو المرأة ويبدو من وجهة نظري أن مشكلة الاختلاط بين الجنسين تلعب دوراً كبيراً في إبراز هذا الاتجاه بالسلبية لهذا يفضل الكثير من الرجال مهنة التدريس لزوجاتهم باعتبارها أقل المهن احتكاكاً بالرجال، هذا إلى جانب أن العمل في التدريس لا يحتاج من المرأة إلى ساعات طويلة كما تحتاج المهن المكتبية والإدارية. ومع زيادة عدد المدرسات في المجتمع الليبي أصبحت المدرسة قد تعمل لحصة واحدة أو حصتين يومياً فقط أي لا تتجاوز ساعات العمل (1.5) ساعة ونصف، وتعود للوظائف التقليدية والواجبات التي كبلها بها المجتمع ورضيت هي بأدائها.

ونجد أن الرجل أصبح لديه تجاه قوي اتجاه المرأة من حيث تعليمها وعملها سواء أكانت زوجة أو ابنة أو أختاً، وربما يعود ذلك إلى أن الرجل يعتقد أن الزواج في المجتمع الليبي هو تأمين لمستقبل المرأة من حيث حمايتها من مخاطر المستقبل وتوفير حاجاتها، ولأن ارتفاع تكاليف الزواج وخاصة السكن وقلة توفره فقد أصبح لدى الشباب نوع من العزوف عن الزواج، وبالتالي ارتفاع نسبة الفتيات في سن الزواج اللائى لم يتزوجن بعد. ويبدو أن إدراك الأفراد لهذه الظاهرة ولمدى تأثيرها النفسي والاجتماعي على الفتاة وتأثيرها الاقتصادي على المدى البعيد أدى إلى تطوير اتجاه لدى الأفراد نحو تعليم المرأة حتى يكون العمل البديل الذي يؤمن حياة المرأة ومستقبلها في حالة عدم زواجها.

المراجع

- الكتاب الأخضر، الفصل الأول. الفصل الثالث.
- أحمد الخشاب: مدخل في علم الاجتماع التربوي – دار الإنجلو المصرية، القاهرة، 1984م.
- سناء خولي: التغير الاجتماعي والتكنولوجي وأثره في الأسرة القاهرة، 1985م.
- عبد الله عفيفي: المرأة العربية في جاهليتها وإسلامها، بيروت، دار الرائد العربي، ط2، 1980م.
- عباس محمود عوض: في علم النفس الاجتماعي، بيروت، دار النهضة العربية، 1980م.
- سلوى خماش: المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف، دار الحقيقة، بيروت، 1986م.
- عبد المجيد عبد الرحيم: فلسفة المجتمع العربي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1985م.
- عليا شكري: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، 1981م.
- فاطمة المرنيسي: السلوك الجنسي في مجتمع رأسمالي تبعي، دار الحداثة، بيروت، 1982م.
- محمد الهادي عفيفي: التربية والتغير الثقافي، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، 1984م.
- مصطفى حجازي: واقع المرأة العربية وقضية التنمية، القاهرة، 1982م.
- مجلة الفصول الأربعة العدد 12، 1980. والعدد27، 1984. اولعدد 32-33، 1986.
- المجلة الاجتماعية القومية، مجلد 14، عدد 1، 3.